الإعلام الجديد و الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، إشكالية العلاقة

الدكتور: جهاد الغـرام
جامعة المدية– الجزائر

ملخص

هدفت الدراسة إلى فحص تداعيات المطالبة بالإصلاح في الوطن العربي و دور الإعلام في هذه العملية ، لاسيما و أن النظام الدولي قد شهد منذ مطلع العقد الأخير من القرن الماضي مجموعة من المتغيرات، تعاظمت فيها الأخطار التي تحيق بثقافات الأمم والشعوب بسبب استمرار الخلل الذي يعتري نظام الاتصال الدولي، وازدياد تعمقه في ظل ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وهيمنة الغرب على هذا الصعيد، بما يتيح لها التحكم في رغبات وحاجات الشعوب العربية وأنماط سلوكهم وإخضاعهم لمعايير المصالح الغربية بما تتضمنه من معاني الاختراق الثقافي و الاقتصادي والسياسي، وطمس الهوية واحتلال العقول، تصب في نهاية المطاف في ذات الأهداف التي وقفت خلف الاستعمار في حقبة تاريخية سابقة ، بالتوازي مع تغييب الدور المنوط بالإعلام في إرساء الأسس الديمقراطية وتحقيق التنمية للوصول بشعوب الوطن العربي إلى الاستقرار السياسي، و الاقتصادي، و الاجتماعي.

Abstract:

The study aimed to examine the implications of the demands for reform in the Arab world and the media's role in this process, especially, and that the international system has witnessed since the beginning of the last decade of the last century, a group of variables, the greater the dangers that beset the cultures of nations and peoples because of continuing confusion that is going on in the communication system international, and in light of the increasing deepen communication technology revolution and information, and the dominance of the West at this level, including allowing it to control the desires and needs of the Arab peoples and their patterns of behavior and subjected to Western interests, including the standards contained in the meaning of cultural penetration and the economic and political.

مقدمة

لقد أحدث الإعلام تأثير كبير في كل مجال حياة أفراد المجتمعات العربية، هذا فضلا عن ما تعرضه وسائله المتعددة من أحداث دولية بعدما جعلت من العالم قرية صغيرة، وقد نجحت السياسة الغربية بكل مقوماتها وأساليبها فى توجيه دفة الإعلام نحو أهدافها الإستراتيجية المرسومة رغم تناقض أقوالها مع أفعالها، وتعريض الدول العربية الى تحديات في تحقيق الإصلاح الحقيقي، جعلت من الإعلام ووسائله الدور المؤثر، وفي بعض الأحيان العامل الحاسم في عرقلة أي عملية جادة، من هذا المنطلق تتضح خطورة الوسائل الإعلامية الموجهة في اتجاه غير صحيح أو سلبي نحو المتلقي،حتى لمن يجهل القراءة والكتابة، فإن البرامج الإعلامية لا تقل أهمية عن دور الثقافة السياسية للفرد ، فالوقت الذي يقضيه الطفل أو الشاب في تعامله معها و متابعتها لا يقل أهمية عن الوقت الذي يقضيه مع والديه وأسرته و محيطه الاجتماعي، لذلك يجب علينا الفهم الحقيقي لدور المؤسسات الإعلامية للقيام بمسؤولياتها في أداء رسالتها السياسية لتحقيق تنمية المجتمع التي لا تكتمل إلا ببناء برامج عملية قادرة على النهوض بالفرد، لتمكينه من بناء الشخصية المنشودة للمشاركة الايجابية في الحياة السياسية وتنمية المجتمع.

إن المطالبة بالديمقراطية و الإصلاح بمعناه الواسع قد اتسعت رقعته و ارتفع بشكل جد كبير وملحوظ في وطننا العربي، لكن في نفس الوقت نجد أن تحقيق الديمقراطية وغرس قيمها في ظل هذا الواقع والتحديات الراهنة فيه ليست بالسهولة التي يراها البعض، بسبب المعوقات التي أوجدها نظام الاتصال الدولي الذي يعرف تفرد الولايات المتحدة الأمريكية و هيمنة الغرب عليه، و البيئة السياسية في البلدان والمجتمعات العربية التي تعرف مشاكل في عملية الانتقال والتحول الديمقراطي، و الذي فرض على الاعلام العربي رهانات كبرى تتجسد في إيجاد آليات تحكم العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم، هدفها إنجاح عملية الإصلاح السياسي و الاقتصادي والاجتماعي التي تطمح إليها شعوب المنطقة،و من هنا يعد موضوع الاعلام و دورها في عملية الإصلاح في الوطن العربي من أهم المواضيع الأكاديمية، التي طرحت خلال السنوات الماضية، و تطرح اليوم من منطلق أنها أصبحت من مواضيع الساعة، خاصة في خضم الأحداث والتغييرات الحاصلة في الكثير من الدول العربية.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول واقع الاعلام العربي و الاسباب التي أدت إلى عدم نجاح عمليات الإصلاح من خلال تبين العوامل التي أدت إلى ذلك من خلال مسألة العلاقات المتشابكة بين الاعلام و عملية الاصلاح التي أفرزت أنماط أثرت على عملية مشاركة المجتمع في التنمية و التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

أولا : إشكالية العلاقة بين وسائل الإعلام و الأنظمة السياسية

لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التغيير السياسي، فالدراسات والنظريات المتوافرة حول هذه القضية يكتنفها التنافر والغموض لدرجة التعقد والتشابك إلى حد كبير، فقد أوجدت تلك الدراسات تباينات حول عما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أم سلبية بين وسائل الاتصال و السياسة، وعما إذا كان ينبغي أن تسبق عملية تحرر وسائل الإعلام خطوات التحول الديمقراطي أم العكس، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والأنظمة السياسية في ضوء اتجاهات ثلاثة وهي :

الاتجاه الأول :يعترف بالدور الفاعل للإعلام في الأنظمة السياسية الديمقراطية و العكس في الانظمة الشمولية و التسلطية،باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام.

يتجه منظرو هذا التوجه بشكل أكثر إيجابية نحو تقدير دور وسائل الإعلام في الديمقراطية والتغيير السياسي، وقضايا الإصلاح المختلفة، وينطلق هذا الاتجاه من اعتبار أن وسائل الإعلام من المنطلقات الأساسية في الانظمة الديمقراطية ، لأن انتشار الصحف، ومحطات الإذاعة والتليفزيون تزامن مع تعميم وانتشار الديمقراطية في أوروبا وأمريكا، كما رسخ القيم الديمقراطية الكبرى، ومن المؤيدين لهذا الاتجاه (Josh pasek)الذي توصل إلى وجود علاقة إيجابية وفعالة بين التغيرات في حرية وسائل الإعلام وبين عمليات التحول الديمقراطي، و(Katrin voltmer)الذي ناقش الاتجاهات التي برزت منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي بالدعوة لوجود رابط قوي بين وسائل الإعلام ونشر الديمقراطية، خاصة في المجتمعات التي تمر بمرحلة التغيير والانتقال السياسي، وطرح فكرة أساسية مفادها أن المعلومات والأفكار والقدرة على تفسير الوقائع والأحداث تشكل جانباً مهماً من مفهوم القوة المعاصرة وممارستها، وأنه في السابق كان من يمتلك القدرة على توجيه المعلومات والأفكار، وتفسير الأحداث يمتلك القوة وبالتالي السلطة، والإعلام المعاصر يقوم بتجزئة هذه القوة، ويحطم أسطورة احتكارها من جهة واحدة، كما يمكن الأفراد والجماعات من حق الوصول إلى المعلومات والحقائق وتفسيرها [1].

الاتجاه الثاني :ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في انها تلعب دور فاعل في دعم السلطة الحاكمة، من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في عملية التغيير السياسي، فلا يرى هذا التوجه في تقنية الإعلام الجديد و الخبرات العملية، ما يثبت وجود علاقة إيجابية واضحة بين الظاهرتين، ويعتمد في تفسير هذه العلاقة على النظريات الثقافية يذهب إلى تبني مواقف إيديولوجية تفترض أن وسائل الإعلام تقوم بوظيفة

[1] Katrin Voltmer, **Mass media and political Communication in new democracy** , London; Rout ledge – Studies in European political science 2006, pp – 235 -253.

مساندة السلطة في المجتمع على فرض نفوذها، والعمل على دعم الوضع القائم، وينظر لدور وسائل الإعلام في نشر الثقافة الجماهيرية التي تسهم في استمرار نفوذ الفئات المستفيدة في المجتمع، بما يعني عودة الدور التعبوي للإعلام الجديد تحت غطاء التعددية.

فقد خلص كل من(Gunther, Mughan) من خلال نتائج تحليل عشرة دراسات أجريت على وسائل الإعلام في نظم سياسة ديمقراطية، وأخرى آخذة في التحول نحو الديمقراطية، أن النظم السياسة السلطوية تتعامل مع وسائل الإعلام بطريقة واحدة، ولا توجد اختلافات نوعية في إدارة نظم الإعلام بين هذه الدولة، حيث تسعى النخبة الحاكمة في هذه النظم إلى التحكم في وسائل الإعلام من خلال التحكم في تدفق المعلومات السياسية للجمهور العام باستخدام طرق وأساليب متشابهة، كما تقوم الأجهزة الحكومية في هذه النظم بالسيطرة والرقابة والإشراف على وسائل الاتصال الجماهيرية بجانب الرقابة الذاتية، كما تعطي في الكثير من المناسبات توجيهات لوسائل الإعلام بالموضوعات التي تنشر أو لا تنشر، وبما يحظى بالاهتمام من عدمه، كما يخضع التليفزيون في هذه النظم لرقابة حكومية باعتباره الوسيلة الأكثر جماهيرية، حيث يكون الهدف العام هو الحفاظ على استمرار هذه النظم في السلطة[2].

الاتجاه الثالث :ينظر مفسرو هذا الاتجاه في علاقة وسائل الإعلام مع الأنظمة السياسية بنوع من الحذر في المرحلة التي تسبق خطوات التحول، حتى تبدأ إشارات واضحة إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية، ويرى هذا الاتجاه أن الكثير من الخبرات السياسية للعديد من المجتمعات تفيد بأن وسائل الإعلام لا تسهم بشكل إيجابي أو جدي في التهيئة للتحول الديمقراطي، بل تفيد بعض الخبرات أن وسائل الإعلام أسهمت في إطالة عجز الأنظمة الاستبدادية، ودعمت استمرار الوضع القائم، بينما يتبلور دورها الفعال في أثناء عملية التحول للديمقراطية نفسها، حيث تعد مهمة تطور وإصلاح وسائل الإعلام ودمقرطتها واحدة من المهام الأساسية للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بشكل عام.

ويدعم هذا التوجه الكثير من البحوث والدراسات التي تمت في هذا الإطار والتي أشارت في مجملها إلى ضعف مساهمة وسائل الإعلام في التهيئة لعملية التحول الديمقراطي في ضوء استمرار سيطرة الحكومات على هذه الوسائل، فقد توصل كل من (David.t James.w) إلى عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة

[2] Gary D. Rawnsley, **The Media and Democracy in China and Taiwa** , Taiwan Journal of democray, vol 3 , No 1 , July 2007 , pp. 63-78.

إيجابية بين انتشار التقنيات الاتصالية و شكل الأنظمة السياسية، و مدى اتساع قاعدة المشاركة السياسية في ظل الهيمنة الحكومية على وسائل الاعلام في الدول التي تسير في اتجاه التحول الديمقراطي المحدود[3].

بشكل عام موقف الأنظمة السياسة من الإعلام غامض، فالإعلام بالنسبة إليهم مورد سياسي مهم، وركيزة مثالية ليست في متناول اليد، قادرة ان تمتص إرادات الغير، و لكنها في نفس الوقت نافعة و ضارة، فهي نافعة باعتبارها مصدر للمعلومات، ومدام يعمل ضمن مخطط محدد ومؤطر ويتبع التراتبية السياسية، و هو يصبح مضرا بمجرد أن يخرق هذا المخطط، و بمجرد ما يأتي الإعلام بالحدث، من جراء استدعاء الإعلام المجموعات المضادة والمجموعات الضاغطة التي تغير التراتبية القائمة، لذلك نجد في تاريخنا المعاصر إن بنى الإعلام والاتصال تطورت بموازاة تطور الأنظمة السياسية، بمعنى أخر ، يقوم الإعلام بوظيفة الملائمة بين الحاكم و المحكوم، و هذه الملائمة تتم على نحو خطي و بمعزل عن المؤثرات الأخرى، لكن التعقيدات التي طرأت على تكنولوجيا الاتصال من ناحية، و على البنية السياسية من ناحية اخرى، والتغيير الذي أصاب المجتمعات، جعلت هذه العلاقة مركبة و معقدة، ومن هنا فنحن أمام علاقة تجمع الحقيقة وطريقة تقديمها والتراتبية التي تسود من ناحية، والتي تحددها عمليات المنافسة، وعلاقات القوى، وتضارب المصالح، و ضغوطات السوق، وأخلاقيات العمل، وأطراف العملية الاتصالية من ناحية أخرى.

ثانيا: التحولات والتغيرات الجارية في الوطن العربي

تشهد الساحة العربية تحولات وتحركات انطلقت بشكل شعبي ساعية إلى الإصلاح السياسي والإداري والمالي، تحولات اتسمت بعضها بالسعي لإسقاط الأنظمة القائمة والتي استمر حكمها لعقود من الزمن ونجحت، والبعض الآخر سعى ويسعى لإسقاط الأنظمة ولكنه لم يتوصل لنتيجة حتى الآن ، وآخر يسعى لإجراء إصلاحات دستورية وتشريعية تهدف إلى تحقيق حياة سياسية وديمقراطية خالية من الفساد والمحسوبية وصولا إلى تحقيق الاستقرار والنماء والحرية والعدالة والمساواة .

- **ظروف التحولات والتغيرات** : أدت العديد من الظروف السائدة إلى ظهور وتسارع هذه التحولات ، ومن أبرز هذه الظروف ما يلي[4]:

1- حالة الضعف التي وصلت إليها بعض هذه الأنظمة حتى أصبحت غير قادرة على اتخاذ أي إجراءات تحفظ ماء الوجه وتسير في طريق الإصلاح .
2- تراجع الحريات والعدالة في جو تسوده الدكتاتورية والقمع .
3- ارتباط السلطة والمال مما أدى إلى المساس بالمسؤولية نتيجة تعارض مصالح المسؤول وصاحب القرار المالية والتجارية والعملية مع تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات .

---

[3] عيسى عبد الباقي: وسائل الاعلام و التحول الديمقراطي في الدول العربية اشكالية الدور...و اليات التعزيز، القاهرة: مؤتمر مستقبل الإعلام في مصر ، 29 ديسمبر 2012.

[4] . انظر موقع http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-21.html

4- انعدام التواصل والعلاقة بين الحاكم والمحكومين أو وجود طبقة عازلة بين الحكام والشعوب تكون رديئة التوصيل وتسعى لتحقيق وحماية مصالحها مما وسّع الفجوة بين الحاكم وشعبه .

- **خصائص ومميزات التحولات والتغيرات** : اتسمت هذه التحركات والتحولات بصفات وخصائص من أهمها[5]:

1- بروز دور الشباب وظهورهم على سطح الأحداث كمحرك وعنصر أساسي في هذه التحولات والتحركات .

2- السلمية في غالبيتها وعدم اللجوء الى العنف والدمار لمكونات ومقدرات المجتمع والشعب .

3- تنامي دور الاعلام في تحريك وتسريع هذه التحولات وخاصة في زمن العولمة وكثرة الفضائيات والمواقع الالكترونية واستخدام الوسائل العلمية والتقنية والالكترونية في نشر كل جزئية وصغيرة في خط سير هذه التحولات والتغيرات .

من الملاحظ أن هذه التحولات والتحركات في المنطقة العربية لم تأت وليدة لحظة وسبب ولكنها حصيلة تراكمات وترسبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

ثالثا: واقع الإعلام العربي

إن الخريطة العالمية الراهنة للإعلام تشير إلى اتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة في الشمال و احتكارها لوسائل الاتصال الحديثة بين غالبية الدول النامية في الجنوب من بينها الدول العربية، فلاشك أن هذه الصورة الغير العادلة لها نتائجها السلبية على الإعلام العربي ، وإذا تتبعنا أثار هذا التفاوت و اختلال التوازن الإعلامي على المجالات الثقافية لوجدنا أن الدول العربية تستورد نسبة عالية من برامجها الثقافية و الترفيهية من الدول الغربية، والقانون الأساسي الذي يحكم عملية التبادل الثقافي غير المتكافئ هو القانون التجاري الذي يعامل الثقافة كسلعة، و تقوم الشركات المتعددة الجنسية بالدور الرئيسي في نقل المنتجات والكتب والأفلام والمواد التعليمية، وتحرص من خلال ذلك على فرض الأذواق الاجتماعية الأجنبية على شعوب العالم مستهدفة خلق نمط ثقافي عالمي واحد من حيث الذوق و الأسلوب والمضمون، على أن تدفق الثقافات الأجنبية داخل دول الوطن العربي لا يؤدي فحسب إلى إعاقة نمو الثقافة الوطنية بسبب انتشار الأنماط الدولية بل أدى إلى عرقلة أي إصلاح حقيقي أو تغيير ايجابي داخلي بسبب وجود هذه الأنماط التي ساهمت في التدخل الخارجي[6].

وتزداد ضخامة تأثير ظاهرة الإعلام على عملية الإصلاح مع ظهور التكنولوجيا الحديثة للاتصال، مثل بنوك المعلومات والفيديو و الحاسب و الإرسال التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية و الانترنت التي يجعل المحتويات الإعلامية الغربية تنتقل مباشرة من محطات البث بهذه البلدان إلى شاشات العالم العربي دون المرور على محطات الاستقبال، و ينذر تفجر هذه الظاهرة المعلوماتية الاتصالية بنقيض دورها

[5] . انظر موقع http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=23139

[6] عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية لاعلامية و الثقافية، مصر: دار الفكر العربي، 1983، ص ص 73- 76.

في عملية التنمية و الإصلاح و انحصار مضمون وسائل الإعلام العربية في شكل كيانات فلكلورية لا مكانة لها في المسار التاريخي و البناء الحضاري، نذكر أهم مميزاتها كالأتي[7]:

1. **المطبوعات** : تميز العالم العربي عموما بضعف المكتوب و تتكرر هذه الظاهرة أيضا في شان إنتاج و استهلاك الكتب والأنواع الأخرى من المطبوعات، إن إضعاف المكتوب إضعاف حضاري، ذلك ان المكتوب هو الذي يسمح بالتراكم و يشكل الحزام الذي تنتقل عبره الثقافة من جيل لأخر، أما فيما يتعلق بالصحافة المكتوبة رغم انها لازلت تأخذ حيزا مهما في عالمنا العربي إلا أن بعضها غلب عليها طابع الإثارة وجريها وراء الكسب المالي بعدما أكدت وجودها بما أفسح لها من مناخ الحرية التي تتباين من دولة عربية الى دولة اخرى.
2. **الإذاعة و التلفزيون:** إن الإذاعة و التلفزيون في المجتمعات العربية لا تعمل وفق برنامج مراقب ودقيق، وما يميزها سيادة الثقافة المستوردة من الغرب أساسا، و ترد هذه البضائع في قوالب متنوعة تتضمن الإشهار، الأفلام، المسلسلات، شكل الخبر والتصور الذي يحدثه عن الواقع، وتمتد هذه القوالب أيضا إلى الحصص ذات الطبيعة العلمية إذ أنها بالرغم من اتصافها بالعلمية فهي مرتبطة باحتياجات الانسان الغربي و من ثم فهي محكومة بسياق الزمان والمكان، و تحمل هذه البضائع قيما داخليا تساهم في تكسير البنيات الثقافية و قيم المواطنة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المدني وعقول الأفراد و الجماعات في المجتمع خاصة في تدفق المعلومات الغير الدقيقة التي تعمل احيانا على زيادة التفرقة و الاختلاف.
3. **السينما:** إن اغلب القائمين على إنتاج أفلامنا من منتجين و ممثلين و مخرجين و فنيين يعتبرون السينما وسيلة تسلية لملء أوقات الفراغ غير مدركين خطورتها فالقصص سولء درامية أو كوميدية فهي لا تتبدل الا بأسمائها و لا تتغير بممثليها و مخرجيها فالوسيلة التي ينتجون بها أفلامهم هي جمالا للجسد والمال الذي يصنع بشكل غير هادف.
4. **الانترنت:** وفّر ظهور الانترنت نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة، وأعطى مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا قيود ولا رقابة إلا بشكل نسبي محدود، إذ أوجد ظهور شبكات التواصل الاجتماعي قنوات للبث المباشر من جمهورها في تطور يغير من جوهر النظريات الاتصالية المعروفة، ويوقف احتكار صناعة الرسالة الإعلامية لينقلها إلى مدى أوسع وأكثر شمولية، وبقدرة تأثيرية وتفاعلية لم يتصوّرها خبراء الاتصال، وهنا تثير علاقة مواقع التواصل الاجتماعي بالإعلام إشكاليات عدة، لا يمكن اختزالها في الأبعاد التقنية المستحدثة في مجال البث والتلقي، فان الخبرة والتسهيلات الجديدة التي وفرها الإنترنت في مجال التنظيم والاتصال والإعلام غيرت المعادلة القديمة إذ تجعلها عاملاً محدداً للتحولات السياسية تستبعد أنماط التواصل الجديدة.

لم يعرف الإعلام في الوطن العربي في مجمله الحرية التي تتيحها الأنظمة الديمقراطية، فتحول إلى حالة تناقض واقع شعوبها، بسبب تناقض علاقات الملكية السائدة و سوق الدعاية و التسليع والتسلية و الترفيه وأراء الجمهور المسبقة، التي أدت إلى تحول الإعلام إلى قناة من قنوات السلطة للسيطرة والتحكم

[7] محمد كامل النجحا: دور الاعلام في بناء الانسان المثالي، جدة: دار العلم للطباعة و النشر،1984، ص 18.

بالوعي الشعبي، وأنقسم الإعلام العربي إلى إعلام رسمي مجند، وإعلام خاص مراقب أو مقرب من السلطة الحاكمة.

رابعا: الاصلاح السياسي في الوطن العربي

ينطلق الإصلاح السياسي حين لا تستطيع النخب الحاكمة الاستمرار في الحكم بالوسائل القديمة، و هو يتحول من حالة النظام غير التعددي الى نظام تعددي حين تفقد النخبة الحاكمة زمام المبادرة و يفلت الإصلاح من بين يديها. إما بسبب تولد حالة الفوضى، و إما بسبب وجود قوى مجتمعية و سياسية منظمة قادرة على استغلال اللحظة التاريخية لتوسيع الإصلاح و ووضع شروطها للمشاركة فيه. وفي حالة المنطقة العربية لم يتحول الإصلاح الذي انطلق من بعض الدول العربية في الثمانينات القرن الماضي الى نظام تعددي فعلا، فقد انطلقت الأنظمة العربية في عملية الإصلاح بفعل ضغوطات محلية و دولية، و عليه لم تشهد أغلب هذه الأنظمة التغيير لأنه لم يتم تغير جذريا في بنية النظام الحاكم، وبوقوع معظم الدول العربية تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي، كانت الجهود منصبه نحو تحقيق الاستقلال الذي تحقق أخيراً، ومنذ الاستقلال حتى نهاية القرن الماضي خضعت جميع الدول العربية لأنظمة تسلطية تعاني من سلسلة من الأزمات المختلفة، ولم يسجل لأي نظام عربي أي مبادرة في الإصلاح أو الانفتاح السياسي، حيث ركزت النخب الحاكمة في البلاد العربية على الاستمرار في الحكم، وبالتالي استمرار هيمنتهم على السلطة والدولة في آن واحد[8].

لقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 لتكشف عن عمق الأزمة التي يعاني منها العالم العربي والتي تتمثل بغياب الحرية والعدالة، ونقص المعرفة، وعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء وغيرها من الأمراض والتشوهات التي اعتبرت البيئة الخصبة لنمو الأفكار المتطرفة ونشوء الحركات الإرهابية، ولذلك أخذ الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغوط على الأنظمة العربية للتوجه نحو الإصلاح، وقد استجابت بعض الدول العربية على استحياء بإجراء إصلاحات جزئية أشبه بعمليات التجميل، وذلك لاحتواء الضغوط الخارجية الأمر الذي يعني أن العالم العربي لا زال أمامه طريق طويل، وبحاجة ماسة لإجراء إصلاحات جذرية لمواجهة الأخطار المحدقة به، ولخلق واقع جديد يليق بأبناء هذه الأمة. فالدولة القوية والناجحة والحريصة على امن وتقدم واستقرار وسعادة مواطنيها، هي التي تبادر بالإصلاح والتصدي للأخطار والتحديات الكبرى الوطنية والقومية، و لا تنتظر ان يفرض عليها الآخرون برامج سياسية تخدم في النهاية مصالحهم على حساب الهدف الحقيقي في الإصلاح و تحقيق التنمية والتطور لمجتمعاتنا العربية.

[8] برهان غليون: المحنة العربية "الدولة ضد الأمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1993, ص 215.

و تلعب العوامل السياسية و الثقافية و الاقتصادية دوراً بارزاً في تبني الإصلاح ودفع مسيرته إلى الأمام، أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً، فعلى سبيل المثال فان المجتمعات القبلية أو الطائفية ترفض التغيير ولديها عقلية معادية للديمقراطية، تكون عملية الإصلاح فيها شاقة ومعقدة، فمثل هذه المجتمعات تعيش في عالم ضيق، وتقاوم التحديث والإصلاح والتغيير، فأن السلطة في معظم الدول العربية وان ادعت ميلها للتطوير والتحديث إلا أنها شجعت الممارسات القبلية والطائفية والعشائرية، وبالتالي نجحت في منع نشوء مؤسسات وطنية أو قومية يمكن أن تلعب دور في أي عملية إصلاح سياسي، وبلغة أخرى نجحت السلطة في خلق فئات ومراكز قوى وصالونات سياسية و قنوات إعلامية، متنافسة تابعة للسلطة، ولم تسعَ لخلق مجتمع وطني أو مؤسسات وطنية مدنية وسياسية، إن لدى هذه المجتمعات عادات وقيم وسلوكات مناوئه للإصلاح والتحديث، فالإصلاح السياسي يحتاج لوسائل إعلام تؤكد قيم الحوار، والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ العنف والكراهية، واحترام سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة، وخلق روح المواطنة، والانتماء إلى الدولة او ما يمكن تسميته بالثقافة الديمقراطية.

خامسا: أثر الإعلام على برنامج الإصلاح السياسي العربي

جدل واسع في الأوساط الثقافية والسياسية العربية حول دور الإعلام في عملية الإصلاح، فقد وجدت الأنظمة العربية نفسها أمام مأزق الإلحاح الخارجي للإصلاح، مدعوما بحقائق التدخل العسكري في الجوار، إلا أن هناك إدراكا متناميا بان قوى المجتمعات العربية ما زالت اضعف من أن تفرض خيارها الإصلاحي على النخب الحاكمة، وذلك في ضوء تبعية الاعلام العربي للإعلام الغربي، الأمر الذي ربما أدى إلى تضاعف حجم الصعوبات التي يواجهها الإعلام العربي في عملية الإصلاح، فمن ناحية أتاحت للنظم المحافظة العودة إلى مقولات الخصوصية والهوية والاختلاف ورفض الديمقراطية من الخارج كمبرر لتباطؤها في اخذ إجراءات معلنة نحو الإصلاح، فإن عدم جدية الأنظمة العربية في موضوعة الإصلاح، تبدو من خلال عزوفها عن إلغاء ترسانة القوانين الاستثنائية و الطوارئية، وتلك المتناقضة مع الدساتير، وبالتالي تغييب مبدأ حرية التعبير و تدفق المعلومات ، فأن ما شاهدته بعض البلدان العربية من إصلاحات سياسية لا يتجاوز كونه انفتاحا سياسيا لا يرقى إلى درجة التحول الديمقراطي و ما تشهده بعض الدول من طفرة إعلامية لا يتجاوز الا إعلاما تحكمه مصالح القوى المتحكمة سواء على المستوى الدولي أو المحلي دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح الحقيقية للشعوب، لذلك لم يكن غريبا أن يركز الإعلام بالاتفاق مع الأنظمة العربية على تأجيل الديمقراطية بحجة عدم النضج السياسي والتدخل الأجنبي[9] .

تتخذ الصراعات التي أشرنا إليها في محاولتنا للاقتراب من واقع الإعلام العربي، و التي جعلنا محوريها حرية التعبير و الموضوعية تحدي أمام تحقيق الديمقراطية في عالمنا العربي الذي يشهد بيئة

[9] نيفين عبد المنعم مسعد :التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية –جامعة القاهرة، الطبعة الاولى، 1993 ، ص58 .

اتصالات الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، والأجهزة الإلكترونية المبرمجة الرخيصة الموصولة بشبكات الاتصالات الرقمية بفرص جديدة أمام المواطنين بغية ممارسة حقهم في حرية التعبير وبتحديات جديدة للإعلام القديم، إلا أن مثل هذه الثورة المعلوماتية و التكنولوجية في ظل عدم وجود بيئة إعلامية صحية متعددة ومتنوعة وباستطاعتها أن تحمل مختلف وجهات النظر والمعلومات والآراء الموجودة في أي مجتمع؛ ما يسمح للإعلام الغربي السيطرة على وعي الشعوب العربية ، و التحكم بالجمهور المتلقي الذي أصبح مع التقنية الإعلامية الجديدة المتمثلة بالانترنت معرضا لأي حملات إعلامية دون تحديد وجهتها او مصدرها، فإن وفرة الإعلام من دون "الصوت الوطني" الذي من شأنه أن يعزّز جماعة منظمة تمارس ديمقراطية حقيقية، في مجتمع مقسم إلى حدّ بعيد، قد يفاقم الانقسامات بدل أن يحول دونها[10].

و الجدير بالذكر أن عملية الإصلاح السياسي التي عرفتها بعض الأنظمة العربية وسعت هامشا لوسائل الإعلام لم يكن يذكر قبيل الإصلاحات ، مثال الجزائر و مصر واليمن والأردن و غيرها ، في ظل فتح المجال لملكية وسائل الإعلام و لقوانين السوق ممثلة باقتصاديات الدعاية و النشر، و ذلك من دون أن تلغي القيود على الإعلام بشكل كامل، فلم ينم هامش الحرية ليتسع لمحاسبة صاحب القرار الحقيقي و نقده، و لم تنضج بعد الرقابة الإعلامية لتصل الى الرقابة المجتمعية المباشرة البناءة، فقد نشأت محطات بث فضائية كثيرة همشت الإعلام المرئي الرسمي أو جزء منه ، و لكنها لم تكيف نفسها مع التطورات، وسمحت بهامش للنقد ليس بريئا دائما[11]، وإسقاطاً على التجارب العالمية في الحالتين التونسية والمصرية تقوم وسائل الإعلام وَفْق نظرية التسويق الاجتماعي بإثارة وعي الجمهور عن طريق الحملات الإعلامية التي تستهدف تكثيف المعرفة لتعديل السلوك بزيادة المعلومات المرسلة، للتأثير على القطاعات المستهدَفة من الجمهور، وتدعم الرسائلَ الإعلامية بالاتصالات الشخصية، كذلك الاستمرار في عرض الرسائل في وسائل الاتصال، عندها يصبح الجمهور مهتماً بتكوين صورة ذهنية عن طريق المعلومات والأفكار، وهنا تسعى الجهة القائمة بالاتصال إلى تكوين صورة ذهنية لربط الموضوع بمصالح الجمهور وتطلعاته، وفي خطوة لاحقة تبدأ الجهة المنظمة بتصميم رسائل جديدة للوصول إلى نتائج سلوكية أكثر تحديداً كاتخاذ قرار، ثم تأتي مرحلة صناعة أحداث معيَّنة لضمان استمرار الاهتمام بالموضوع وتغطيتها إعلامياً وجماهيرياً، ثم حثِّ الجمهور على اتخاذ فعل محدد معبِّر عن الفكرة[12].

بالإضافة إلى الظروف الذاتية الخاصة بالوطن العربي، إن الذي حصل من طفرة إعلامية كبرى، و لاسيما المتغيرات التقنية والاتصالية، ذهبت وسائل الإعلام والقنوات الاتصالية تتكاثر ارتجالا، في ظل

---

[10] أندرو بوديفات: دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية و تعزيزها، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الدوحة، قطر 29 أكتوبر – 01 نوفمبر 2006.

[11] عزمي بشاره: أفكار عن الإعلام و الإصلاح ، بيروت: الندوة السنوية للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، 20–21 أيار 2010.

[12] نهوند القادري عبسى: قراءة في ثقافة الفضائيات العربية" الوقوف على تخوم التفكيك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 164.

ضبابية الرؤيا، وضعف الإنتاجية و حداثة الخبرة، يمكن وصف واقع الحال بالقول أن التقدم الاتصالي سبق التقدم السياسي و الاقتصادي والاجتماعي بأشواط، و من هنا ينبع الإرباك، بمعنى أخر، لقد شهد الإصلاح بكل مستوياته في الوطن العربي نموا و ليس تنمية، و هو يشهد تغيرا وليس تغييرا.

سادسا: مستويات معالجة مشكلات الاعلام لتفعيل دورها في عملية الاصلاح

إن عدم شمولية فهم دور الإعلام في الوطن العربي، و عدم وجود سياسة اتصالية مكتوبة محكمة تستوعب حاجات المجتمع كله، وترك الأمر للمبادرات والاجتهادات وردود الفعل، نتج عنه اهتمام الإعلام بالطارئ على حساب السياسة بعيدة المدى، والراهن على حساب الاستراتيجي، ما أدى إلى عدم استغلال هذا التطور بما يدعم عمليات الاصلاح و الاستقرار في الدول العربية، وظهور العديد من المشكلات والصعوبات التي نتجت عن إهمال دور الإعلام الحقيقي والمساعد في الإصلاح باعتباره أصبح شريك في هذه العملية ،و عليه يجب على الدول العربية والمؤسسات الإعلامية العاملة بها اتخاذ مجموعة من الخطوات والبرامج لمواجهة هذه المعوقات تنطلق عبر المستويات المختلفة، نذكرها في الأتي:

- **على المستوى السياسي**، لا بد من أن تؤمن الحكومات والأنظمة السياسية العربية بأهمية أن يكون نظام إعلامي عربي له شخصية الذاتية، وأن يركز هذا النظام على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، ويقوم على أكتاف مواطني ذلك المجتمع، ولا بد من أن ترسم لهذا النظام إستراتيجية عامة واضحة المعالم، وسياسات عملية تقوم على أسس عملية واقعية، وأن يتمتع النظام بشيء من الحرية والمرونة التي تحقق المصلحة العامة، وألاّ يكبل النظام بالبيروقراطية والروتين، و أن ترسم سياسات* اتصالية واضحة في معظم الأقطار العربية في إطار قانون موحد شامل، ينسق بين جوانبها المتعددة في إطار وحدة الموقف القانوني وانسجامه، فان الافتقاد إلى نسق قانوني شامل يحكم هذه السياسات أدى إلى تحكم الأنظمة الرسمية في الوطن العربي في تدفق المعلومات، وفي حرية الرأي والتعبير معًا، وإن الانفصام بين ما تفعله الحكومات العربية وبين ما تقوله أجهزة إعلامها واضح تمامًا، وتبرز الاجتهادات المتمايزة الشخصية أوالذاتية غير المستندة إلى تطور مؤسساتي موضوعي ، مما يضعف دور السياسات الاتصالية والإعلامية في استقرار الدولة و ثبات المجتمع و عدم قدرته على مواجهة التغيرات ومواكبتها.[13]

---

[13] أسد عبيد: الإعلام العربي بين قرنين –إخفاق في تحويل الفكر إلى ثقافة عامة، دمشق: مجلة الفكر السياسي، السنة الثانية، العدد السابع، ديسمبر 1999، ص 260.

*سياسات الاتصال هي مجموعة المبادئ و المعايير التي تحكم نشاط الدولة اتجاه عمليات التنظيم ، و إدارة ، و رقابة ، و تقييم ، نظم وأشكال الاتصال المختلفة ، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري ، من اجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار النموذج السياسي و الاجتماعي وحالاقتصادي الذي تأخذ به الدولة " .

أنظر تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام و الاتصال في الوطن العربي: نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، 1985 ، ص 78.

- **على المستوى الاجتماعي والاقتصادي**، لا بد من العمل على تغيير النظرة التقليدية الدونية للنشاط الإعلامي التي تسود المجتمعات العربية، ولا بد من إقناع القطاع الحكومي والقطاع الأهلي بأهمية الاستثمار الاقتصادي في ميدان الإعلام، إذ أن النشاط الإعلامي اليوم في كافة صوره ومستوياته نشاط مكلف اقتصادياً، ما يتطلب وجود إستراتيجية للفاعلين في المجال الاقتصادي ذي الصلة بمختلف المؤسسات الإعلامية الحكومية و الخاصة، التي تساهم بالتحليل في توصيف وفهم وظائف وسائل الإعلام من خلال تشخيص الآليات الموظفة لمعالجة الموضوعات التي تهم المجتمع ، والوسائط المستخدمة و أنماط تلقي المضامين الإعلامية الموجهة للأسرة، فان مظاهر ومعطيات التفاوت القائم على المستوى الدولي في شتى المجالات ، ترتب عليه وفرة في العرض من قبل الدول الغربية ، يقابله كثافة وشدة الطلب من قبل الدول العربية ،ولما كان كل مجتمع ينتج أساسا المعلومات التي يحتاجها، فقد نشا اختلال بين كم ونوع المعلومات المعروضة والمطلوبة في سوق المعلومات الدولي لصالح الدول المتقدمة،ما يتوجب تفعيل دور الاستثمار الاقتصادي في هذا المجال للموازنة بين الكم و النوع للمعلومات التي تلبي احتياجات المجتمعات العربية.[14]

- **على المستوى الأكاديمي و المهني**، لا بد من العناية بافتتاح وتدعيم كليات وأقسام ومعاهد التدريس الأكاديمي للإعلام في كل قطر عربي، ولا بد من أن تتوافر لهذه الكليات والأقسام والمعاهد الإمكانات البشرية والمادية الملائمة، التي تجعلها تستطيع القيام بمهمتها في إعداد وتهيئة الكفاءات (الكوادر) الإعلامية المتخصصة، التي تسهم في دفع عجلة النمو الإعلامي، وتعمل على تحقيق سياسة الاعتماد على الذات، كما أن هذا الاهتمام بالكليات والأقسام والمعاهد الإعلامية الوطنية، سيقلل من كثرة ذهاب الاعلاميين إلى الخارج والذي يعد بصورته الحالية تكريساً لحالة التبعية والتقليد، التي يعيش فيها الإعلام العربي المعاصر، ولا بد من العناية بحسن اختيار المسؤولين والعاملين في المؤسسات الإعلامية التوجيهية، وتنقية الساحة الإعلامية من الدخلاء عليها، كما أن توفير فرص التأهيل والتدريب للعاملين في القطاع الإعلامي يعد مطلباً أساسياً في سبيل تكوين وتهيئة كوادر إعلامية ذات قدرة وكفاءة وتميز، ولذلك لا ينبغي أن تقتصر مهمة هذه المؤسسات على الإعداد الأكاديمي والمهني الصرف، بل لا بد لها من أن تعنى بالإعداد الفكري والأخلاقي المتميز للكوادر التي تخّرجها.

لذلك لابد من مراعاة الأمور التالية عند الرغبة في السعي بالإعلام إلى الايجابية وإحداث اصلاح حقيقي في المجتمعات العربية:

1- ضرورة إلمام المواطنين بالتحولات وأهميتها وإمكانيات نجاحها والطرق والوسائل الناجعة لنجاح هذا التحول والتركيز على الاهداف الجماعية والوطنية والبعد عن المصالح والمطامع الشخصية .

[14]- راسم محمد جمال: دراسات في الإعلام الدولي مشكلة الاختلال الإخباري، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2008، ص 22.

2- إشراك المواطنين في الحوارات القائمة على أساس من الوعي والحس الوطني للمساهمة في رسم واتخاذ القرارات ، وعلى المسؤولين رصد ومتابعة هذه الاراء من مختلف الاطياف والاتجاهات ودراستها وأخذها بعين الاعتبار حتى يشعر المواطن أنه شريك في اتخاذ القرارات .

3- تعليم المواطنين المهارات اللازمة واعطائهم الارشادات الضرورية التي تتوافق مع مرحلة التحول القائمة .

4- تنبيه المواطنين وأرشادهم إلى حقوقهم وضرورة الدفاع عنها.

5- نشر روح التعاون والعدل والمساواة في العلاقات بين الامم.

6- متابعة وفهم وإدراك ما يحدث حولنا من ظواهر وأحداث .

7- العناية بالتراث الثقافي ونقله جيلا عن جيل .

8- التركيز على الحس الوطني والانتماء وتنميتها في نفوس المواطنين وضرورة المحافظة على مقدرات البلد والمال العام .

9- ملاحظة الافكار الهدامة والدخيلة التي تضر بالمجتمع وتسعى به نحو التخلف والتنبيه منها .

10-تنمية ودعم الحس الديمقراطي لدى المواطنين من خلال الدعوة للمشاركة في الانتخابات النيابية والترشيح واختيار الافضل لتمثيل الشعب .

11-التركيز على الشباب وإبراز دورهم وبحث ومناقشة قضاياهم ومشكلاتهم .

الخاتمة

يكثر الحديث عن تأثير الإعلام بالمجتمع في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وأصبح واضحاً أنه من غير الممكن ترك الإعلام بلا تخطيط أو سياسة واضحة، لأن هذا يؤدي إلى عرقلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي و استقرارها، ويضع عقبات في طريقها، ولم يعد ممكناً النظر إلى البرامج الإعلامية على أنها خدمة عارضة يمكن أن تترك للمصادفة ، فان المسئولية الملقاة على عاتق وسائل الإعلام الجماهيرية مسئولية هائلة ذلك لأنها لا تقوم بدور توصيل ونشر الثقافة فحسب، بل تؤثر بشكل أساسي في انتقاء محتواها أو ابتداعها، خصوصا وما تشهده دول المنطقة العربية من تغير ملحوظ في بنائها السياسي والاجتماعي انعكس على مجموعة من القيم والتطلعات، مما يقتضي بالضرورة أن تتشكل السياسات والممارسات الإعلامية التي تلبي متطلبات التغير وتساعد على ترشيده حفاظاً على التوازن الاجتماعي المنشود، من هنا يجب أن ينفتح الإعلام العربي على المجتمع ويعبر عن طموحاته واهتماماته، و أن يعتمد على المجتمع كمصدر أساسي لكافة برامجه بالانفتاح على مختلف المواضيع التي تهم أفراد المجتمع، وبخاصة تلك التي ترتبط بتربية و توجيه الأفراد، فإن الاهتمام ببناء المجتمع هو في حقيقة الأمر الاهتمام بماضيه وتراثه الثقافي والفكري و حاضره ومستقبله، والتعامل معه إنساناً راشداً يمكن أن ينتج ويسهم في بناء المجتمع.

إن الإصلاح الداخلي يستدعي بالضرورة إحداث تغيير في توجيه الإعلام باتجاه ترسيب القناعة بحق الاختلاف، لتكون النخب الحاكمة على قناعة بأنها لن تنتهي إلى مصير المعارضة الذي طالما حددته طيلة فترة احتكارها للسلطة، وعندما يكون الإصلاح مطلوبا من قوى المجتمعة الحية، فانه لا بد وان يستند إلى المؤسسات الاعلامية، الأمر الذي يحفز هذه النخب لرفض هذا النمط من الإصلاح المستورد، وبالتالي دفع الأمور نحو سياقات أخرى غير الإصلاح، الأمر الذي يستدعي تطوير نموذج اعلامي مناسب للبنى الاجتماعية والسياسية المعاصرة للأمة العربية، يجمع بين مقتضيات الانتماء الحضاري للثقافة العربية الإسلامية ومستلزمات هذا النظام كي يكون قادرا على الاستجابة لتحديات الحاضر وتلبية احتياجات المستقبل، و يستلزم تأمين الإستقرار البنيوي للإعلام في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة المزج الصحيح لمختلف المقاربات. فهو يستلزم بالطبع موقفاً قانونياً وسياسياً ونوعاً من الدعم الإقتصادي والتفكير الدقيق في إنشاء المزج الصحيح للبنى الإعلامية وتعزيز مناخاً فاعلاً من الصحافة المحترفة وتدخّل المجتمع المدني. في هذا الإطار، تستدعي الحاجة الى البحث المستمر ومراقبة المقاربة المعتمدة وتقييمها. يمكن للجمعيات المحلية والمحترفين الإعلاميين أن يتعاونا مع الجمعيات الدولية والأخصائيين الدوليين غير أنه يجب أن تكون الأولوية للرقابة المحلية وإدارة السياسات.

قائمة المراجع:

1- اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام و الاتصال في الوطن العربي: نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، 1985.

2- أسد عبيد: الإعلام العربي بين قرنين –إخفاق في تحويل الفكر إلى ثقافة عامة، دمشق: مجلة الفكر السياسي، السنة الثانية، العدد السابع، ديسمبر .1999

3- أندرو بوديفات: دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية و تعزيزها، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الدوحة، قطر 29 أكتوبر – 01 نوفمبر .2006

4- برهان غليون: المحنة العربية "الدولة ضد الأمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 1993.

5- راسم محمد جمال: دراسات في الإعلام الدولي مشكلة الاختلال الإخباري، بيروت: دار ومكتبة الهلال، .2008

6- عزمي بشاره: أفكار عن الإعلام و الإصلاح ، بيروت: الندوة السنوية للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، 20-21 أيار 2010.

7- عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية، مصر: دار الفكر العربي، .1983

8- عيسى عبد الباقي: وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور...وآليات التعزيز، القاهرة: مؤتمر مستقبل الإعلام في مصر ، 29 ديسمبر .2012

9- محمد كامل النجحا: دور الاعلام في بناء الانسان المثالي، جدة: دار العلم للطباعة و النشر،1984.

10- نهوند القادري عبسى: قراءة في ثقافة الفضائيات العربية" الوقوف على تخوم التفكيك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008.

11- نيفين عبد المنعم مسعد :التحولات الديموقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية –جامعة القاهرة، الطبعة الاولى،1993 .

المراجع باللغة الاجنبية:

12- Gary D. Rawnsley, **The Media and Democracy in China and Taiwan** , Taiwan Journal of democray, vol 3 , No 1 , July 2007.

13-Katrin Voltmer, **Mass media and political Communication in new democracy** , London Rout ledge , Studies in European political science , 2006.